اقتصاد

تدهور الأمن يكبّل استثمارات العراق

بغداد ـ **سلام الجاف**

حذر نواب عراقيون من تأثير التراجع الأمني في البلاد على خطط الحكومة في قطاع الاستثمار وجذب الشركات الأجنبية والعربية، مؤكدين أن التهديد لم يعد مقتصراً على هجمات تنظيم «داعش» فحسب، بل إنّ فرض مليشيات مسلحة هيمنتها في عدد من المدن، خصوصاً بغداد وشمالي وغربي العراق، ضاعف مخاوف المستثمرين.

النائبة البرلمانية، ندى شاكر جودت، قالت، إنّه «رغم أنّ العراق يعدّ بلداً واعداً للاستثمار، ويحتاج إلى النهوض في القطاعات الصحية والتعليمية وغيرها كافة، فإنّ غياب الجانب الأمني أدى إلى عزوف المستثمرين عن العمل فيه». وأوضحت في تصريح لإذاعة محلية، أنّ «الاستهداف المتكرر وعدم السيطرة على الوضع الداخلي، وخرق السيادة الخارجية والاستعراضات العسكرية، إضافة إلى لغة التهديد والوعيد (في إشارة إلى الفصائل المسلحة)، مثلت رسائل واضحة، أدت إلى تراجع الاستثمار في العراق». واستغربت النائبة عدم كشف الحكومة، الجهات التي تقف خلف عمليات القصف الصاروخي، مؤكدة أنّ «من غير المعقول أنّ الحكومة إلى الآن لم تحدد الفاعل وأسباب استمرار إطلاق الصواريخ على أماكن حيوية ومهمة. يضاف إلى ذلك نشاط داعش على أطراف عدد من المحافظات»، معتبرة أنّ «هذه العوامل جميعها انعكست سلباً على استثمار الشركات داخل العراق».

ولا يتوقف تراجع الاستثمار على الملف الأمني فحسب، بل إنّ الأحزاب والفصائل المسلحة تؤثر في الملف أيضاً، من خلال تدخلها بعمل الشركات وابتزازها، للحصول على مكاسب مالية.

بدوره، أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية، علي سعدون، لـ«العربي الجديد» أنّ «الوضع الاقتصادي مرتبط بشكل مباشر بالملف الأمني، فيما رؤوس الأموال والمستثمرين والشركات غير مستعدة لدخول العراق إن لم تكن هناك أجواء أمنية مناسبة»، لافتاً إلى أنّ «ذلك يتطلب من الحكومة أن تهيئ الظرف المناسب لحماية الشركات وتمنع المساومات والابتزاز، مما تتعرض له من الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة، فكثير من الشركات غادر العراق بسبب المضايقات». وأشار إلى أنّ «تراجع الملف الأمني لا تتحمله الحكومة وحدها، بل القوى السياسية والأحزاب، ومعالجة الإخفاق بالجانب الأمني وانفلات السلاح والقضاء وبقايا داعش، يحتاج إلى تعاون الجميع مع الحكومة».

إلا أنّ «تحالف الفتح» الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي» حمّل الحكومة مسؤولية هذا التراجع الأمني، وتأثيراته السلبية على الملف الاستثماري في البلاد. وقال النائب عن التحالف، عبّاس الزاملي، لـ«العربي الجديد» إنّ «تأثير المضايقات التي تتعرض لها الشركات الاستثمارية بالعراق واضحة في الملف الاستثماري. من المفترض أن توفر الحكومة بيئة آمنة للمستثمرين والشركات الاستثمارية، وأن تدعم ذلك، لكن للأسف هناك إهمال حكومي لهذا الملف». أضاف أنّ «الملف الأمني جزء من المضايقات التي يتعرض لها المستثمرون، وهي مضايقات كثيرة، منها الفساد والابتزاز والروتين القاتل، فالكثير من المشاريع تأخر تنفيذها وتعطلت بسبب ذلك».

تركيا تخفف قيود كورونا

تخفف تركيا، اعتباراً من اليوم الاثنين، القيود التي فرضتها قبل نحو شهر لمواجهة تفشي فيروس كورونا الجديد، لتعود مراكز التسوق والأعمال تدريجياً إلى النشاط حتى الأول من يونيو/ حزيران المقبل.

وسيعاد فتح مراكز التسوق، لكن ستظل بعض المحال والشركات مغلقة، بما في ذلك صالات الألعاب الرياضية والمقاهي، لكن ستتمكن المطاعم من تقديم الوجبات السريعة بالإضافة إلى خدمات التوصيل.

ويستطيع الأتراك العودة إلى أماكن عملهم، لكن سيضطرون إلى البقاء في المنازل من الساعة التاسعة مساء وحتى الخامسة صباحا في أيام الأسبوع، وطوال أيام السبت والأحد، باستثناء المشي إلى الأسواق لشراء الطعام، وفق مرسوم لوزارة الداخلية، فيما سيُعفى السياح الأجانب والعمال ذوو التصاريح الخاصة من التدابير.

(الأناضول)

لقطات

نمو اقتصاد تايوان

قالت حكومة تايبه، إن الآفاق الاقتصادية لتايوان تبعث على التفاؤل، وإن نمو العام الحالي سينسجم مع التوقعات إذا تمكنت من سرعة السيطرة على كورونا.

ورفعت تايوان المعتمدة على التصدير مستوى التأهب في العاصمة تايبه والمدن المحيطة بها، يوم السبت الماضي، وفرضت قيودا لمدة اسبوعين تغلق بموجبها العديد من الاماكن وتقيد التجمعات بعد تنامي الإصابات. وفي بيان عقب اجتماع رئيس الوزراء سو تسنغ-تشانغ مع كبار المسؤولين الاقتصاديين، ومن بينهم محافظ البنك المركزي ووزير الاقتصاد، قالت الحكومة في بيان، أمس الأحد، إن الجميع متفقون على أن النظرة المستقبلية جيدة. و تابعت أن أرباح الشركات المدرجة زادت زيادة كبيرة العام الماضي، وطلبات التصدير تسير على نحو جيد.

طيران الخليج تؤجل صفقات طائرات

قال زايد بن راشد الزياني، رئيس مجلس إدارة طيران الخليج، إن الناقلة البحرينية توصلت إلى اتفاق مع شركتي إيرباص الاوربية وبوينغ الاميركية لتاجيل تسليم بعض الطائرات نحو ستة إلى تسعة أشهر. واوضح الزياني في تصريحات للصحافيين في دبي، نقلتها وكالة رويترز، أمس الأحد، أن شركة الطيران أرجأت طائرات كان من المقرر أن تتسلمها في 2020 و2021.

قفزة لخدمات البريد في الصين

اظهرت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية للبريد في الصين، أن خدمات البريد في ثاني اكبر اقتصاد بالعالم سجلت نموا ملحوظا في الأشهر الاربعة الأولى من العام الجاري. وبلغت إيرادات الاعمال لهذا القطاع نحو 397 مليار يوان (حوالي 61,5 مليار دولار) خلال الفترة المذكورة، بزيادة قدرها 28,5% على اساس سنوي، وفقا للبيانات التي اورد تها وكالة شينخوا، امس. وفي ابريل/ نيسان وحده، حقق قطاع البريد 99,98 مليار يوان، بزيادة 11,3% على اساس سنوي. ومن يناير/ كانون الثاني إلى ابريل/ نيسان، تعامل مقدمو خدمات التوصيل السريع في البلاد مع إجمالي 30,43 مليار طرد، ما شكل قفزة بنسبة 59,9%.

السعودية تضغط من أجل تخفيف ديون السودان

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

قال مسؤول سعودي، سيشارك مباشرة في محادثات إعادة هيكلة ديون السودان، إنّ المملكة ستضغط من أجل اتفاق واسع لتخفيض ديون الخرطوم التي تبلغ نحو 60 مليار دولار.

وتكابد الحكومة الانتقالية في السودان، برئاسة عبد الله حمدوك، أزمة اقتصادية خانقة وتطبق إصلاحات صعبة مع سعيها لتخفيف عبء الدين المستحق لدول أجنبية ومؤسسات مالية عالمية ومقرضين تجاريين. وقال المسؤول السعودي لوكالة «رويترز» قبل مؤتمر باريس المقرر عقده، اليوم الإثنين، للدعوة للاستثمار في السودان وتخفيف عبء الدين، مشترطاً عدم الكشف عن هويته: «في ما يخص إعادة الهيكلة، سنضغط أكثر كي يعيد الجميع هيكلة الديون وإتاحة مجال أكبر للسودان لالتقاط الأنفاس ودعم الإصلاحات». وتابع: «سندعم أيّ جهود من جانب المجتمع الدولي لتحقيق ذلك».

وتفيد بيانات صندوق النقد الدولي أنّ السعودية أكبر دولة دائنة للسودان، بحوالي 4,6 مليارات دولار. وتوجه كلّ من رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وعدد من المسؤولين ورجال الأعمال، إلى فرنسا، أمس الأحد، للمشاركة، في مؤتمر باريس لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان، المقرر عقده، اليوم الإثنين.

ويشارك في المؤتمر الذي تنظمه الحكومة الفرنسية عدد من رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، كما ستجرى العديد من اللقاءات الثنائية على هامش المؤتمر.

كما يشارك حمدوك في مؤتمر لدعم الاستثمار الفرنسي في أفريقيا، ويلتقي مع عدد من مديري الشركات الكبرى لبحث آفاق الاستثمار في بلاده.

ووافق صندوق النقد الدولي، الأسبوع الماضي، على خطة تمويل ستساعد في تعبئة الموارد اللازمة، لكي يغطي الصندوق حصته في تخفيف عبء ديون السودان. ولقي السودان دعماً لحملة تخفيض الدين من دائنين مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

وتأمل حكومة السلطة الانتقالية في السودان في أن يخرج مؤتمر باريس بقرارات مهمة تعيد البلاد إلى المنظومة العالمية وإعادة إدماجه، خصوصاً بعد رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإعفاء كامل ديونه، أو جزء منها.

متى يحصي الاحتلال خسائره؟

مصطفى عبدالسلام

بالأرقام، فإن الاقتصاد الإسرائيلي هو الخاسر الأكبر من الحرب البربرية التي تشنها دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني، خاصة على قطاع غزة، أما الاقتصاد الفلسطيني فهو الأقل خسارة، ذلك لأن اقتصاد الاحتلال هو الأكثر انفتاحا على العالم، خاصة في قطاعات مدرة للنقد الأجنبي مثل الصادرات والسياحة والاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا الفائقة والتحويلات والمساعدات، وبالتالي فإن خسائره هي الأكبر نتيجة هذا الارتباط الشديد مع الخارج، واعتماد الموازنة العامة على جزء مهم من الإيرادات الخارجية. في حين يتسم الاقتصاد الفلسطيني بأنه منغلق إلى حد كبير بسبب الحصار والتضييق الذي يفرضه عليه الاحتلال، ولذا فإن تأثيرات الحرب تظل أقل عليه إذا ما تمت مقارنتها بخسائر إسرائيل.

ومنذ اندلاع الحرب على غزة، تلقت دولة الاحتلال ضربات اقتصادية موجعة، زادت كلفتها مع انطلاق الهجمات الصاروخية للمقاومة الفلسطينية على تل أبيب وغيرها، وعلى مفاصل الاقتصاد الإسرائيلي من مطارات ومصانع ومواقع إنتاج غاز وغيرها، وكان من أخطر تلك الضربات اهتزاز ثقة المستثمرين الدوليين في مناخ الاستثمار داخل إسرائيل، وسقوط أسطورة أن دولة الاحتلال هي الموقع الأفضل للأموال من حيث توفير فرص الاستثمار الآمنة والمربحة وغيرها.

كما أنهت ضربات المقاومة صورة إسرائيل كدولة قليلة المخاطر يمكن ممارسة الأعمال فيها وضخ مليارات الدولارات بها، تتعمق تلك الضربة القوية لدى المستثمرين الأجانب في حال فشل جيش الاحتلال في تحقيق نصر قوي وسريع على المقاومة، واستمرار رشقات صواريخ المقاومة على الأراضي المحتلة، وفشل القبة الحديدية في التصدي لها، وفشل جيش الاحتلال في تبرير الحرب على غزة لهؤلاء المستثمرين.

كما تتعمق الضربة مع زيادة الضبابية السياسية الكثيفة وفشل الأحزاب في تشكيل حكومة قادرة على الصمود لسنوات، وكذا مع كشف وسائل إعلام عالمية عن بشاعة الممارسات التي يرتكبها جيش الاحتلال بحق الفلسطينيين والتي ترقى إلى جرائم حرب، ذلك لأن تلك الممارسات تكشف زيف ومزاعم الاحتلال المتعلقة باحترامه حقوق الإنسان ومراعاة قوانين الحرب.

وعلى الرغم من قيام مؤسسات إسرائيلية بحصر الخسائر التي تكبدها الاقتصاد منذ اندلاع الحرب، وتأكيد مؤسسات رسمية أن الاقتصاد خسر مليارات الدولارات خلال أيام، وأن تلك الخسائر تفوق نحو نصف خسائر عملية «الجرف الصامد» العدوانية تجاه القطاع التي امتدت 51 يوما عام 2014، إلا أن عملية الحصر تلك لا تزال مبكرة.

فلسطين

4 جرائم حرب إسرائيلية تستهدف اقتصاد غزة

ارتكب الاحتلال الإسرائيلي 4 جرائم حرب استهدفت اقتصاد سكان غزة ومعيشتهم بهدف الضغط على المقاومة الفلسطينية ووقف هجماتها الصاروخية

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

منذ بداية العدوان الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة المحاصر والمنهك اقتصادياً، يركز الاحتلال على تدمير البنية التحتية الصناعية والخدمية، مع تعزيز القيود المفروضة منذ بداية الحصار عام 2006، وتأزيم معيشة أكثر من مليوني نسمة يعيشون في البقعة الجغرافية التي لا تزيد مساحتها عن 365 كيلومتراً مربعاً. وشملت جرائم الحرب الإسرائيلية 4 مجالات وهي: هدم المساكن والمباني التجارية، نسف البنية التحتية وتعطيل الخدمات ومنها الكهرباء، إغلاق المعابر ومنع دخول الغذاء، ضرب الصيد.

وركز الاحتلال منذ بداية عدوانه على تدمير أكبر قدر ممكن من المساكن والمباني التجارية الموجودة في قلب مدينة غزة والأحياء الأكثر نشاطاً على الصعيد التجاري، فضلاً عن التأثير على بعض الخدمات المقدمة، مثل التيار الكهربائي الواصل للسكان.

وفرضت سلطات الاحتلال إجراءات خانقة منذ اليوم الأول للتصعيد، تمثلت في إغلاق بحر غزة كلياً وضرب مهنة الصيد وحرمان أكثر من 5500 شخص يعملون في هذه المهنة، من بينهم 4000 صياد و1500 عامل، بشكل كلي من مصدر دخلهم الوحيد.

في الوقت ذاته، يمنع الاحتلال إدخال دفعات الوقود الخاص بمحطة توليد الكهرباء الوحيدة، وهو ما من شأنه أن يسهم في توقفها بشكل كلي وبعمق أزمة التيار الكهربائي، إذ لا يزيد عدد ساعات التغذية حالياً عن 3 ساعات فقط، والانقطاع يتجاوز 16 ساعة. وبموازاة إغلاق المعابر والصيد، فإن السلع الغذائية منعت هي الأخرى من الوصول إلى القطاع المحاصر منذ 15 عاماً نتيجة لإغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري الوحيد الخاص، وهو ما من شأنه أن يخلق أزمة أمن غذائي حال واصل الاحتلال قيوده.

في الأثناء، يقول رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، سلامة معروف، إن قيمة الخسائر المباشرة جراء استهداف المؤسسات الاقتصادية حتى اليوم السابع للعدوان الإسرائيلي بلغت 21 مليون دولار، في حين بلغت قيمة الخسائر في البنية التحتية 24 مليون دولار، بما يشمل شبكات الطرق والمياه والكهرباء. ويوضح معروف لـ «العربي الجديد» أن قيمة الخسائر في القطاع الزراعي وحده بلغت 17 مليون دولار، فضلاً عما لحق بقطاع البنية التحتية والإسكان من تدمير طاول أبراجاً ووحدات سكنية وصلت قيمتها الإجمالية إلى 36 مليون دولار، أما قطاع النقل والمواصلات، فشهد تضرر مئات السيارات والمركبات بقيمة خسائر 5 ملايين دولار، في الوقت الذي كانت فيه الخسائر الاقتصادية في قطاع الاتصالات 6 ملايين دولار. وحسب المسؤول الحكومي في غزة، فإن مجموع الخسائر المباشرة التي رصدتها الجهات الحكومية في تقديرها الأولي يزيد عن 170 مليون دولار، وسط تركيز إسرائيلي متعمد على تدمير البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية.

170
بلغ مجموع الخسائر المباشرة للعدوان الإسرائيلي على غزة، التي رصدتها الجهات الحكومية في تقديرها الأولي، أكثر من 170 مليون دولار أميركي، وسط تركيز إسرائيلي متعمد على تدمير البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية.

وعلى مدار أسبوع، تعمد الاحتلال استهداف المنشآت الاقتصادية، وحتى بعض المصارف، تحت مزاعم أنها مؤسسات مالية تتبع لحركة حماس وتوفر التمويل لها، إذ دمر القصف الصاروخي مقرات لبنكين، هما الإنتاج والبنك الوطني الإسلامي، بشكل كامل في القطاع. ووفقاً لمعروف، فإن السلوك الإسرائيلي يعتمد على ارتكاب جرائم حرب مركبة، فإلى جانب الحصار، أقدم الاحتلال على خنق القطاع كلياً ومنع الدخول والخروج، فضلاً عن وقوف الإمدادات الأساسية من الغذاء والدواء والوقود، ليضمن إلحاق الضرر الجماعي بالسكان.

وعلى مدار سنوات الحصار الإسرائيلي وجولات الحروب التي شنها الاحتلال على القطاع، ارتفعت معدلات الاعتماد على المساعدات الغذائية لنحو 80 في المائة، فضلاً عن انخفاض متوسط دخل الفرد اليومي لنحو دولار أميركي فقط، وتعطل أكثر من 250 ألف شخص. في موازاة ذلك، يؤكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في غزة، نبيل أبو معليق، أن تدمير الأبراج ينعكس بالسلب على الاقتصاد الفلسطيني المتهالك من الأساس نتيجة للضغط الهائل عليه بفعل الحصار وتلاحق الحروب وجولات التصعيد. ويقول أبو معليق لـ «العربي الجديد» إن هناك سياسة إسرائيلية واضحة لتدمير الأبراج والمنشآت السكنية المركزية، باعتبارها مراكز استثمارية مرتبطة بأموال استثمارية ضخمة، والهدف من ذلك تعزيز الأزمات الاقتصادية وزيادة الضغط على الاقتصاد الغزي.

وتضرر عدد من المصانع والمخازن الخاصة بالقطاع الزراعي والغذائي، في حين لا توجد إحصائيات دقيقة بأعداد هذه المنشآت نظراً لاستمرار العدوان الإسرائيلي على القطاع، وسط خشية من ارتفاع كبير في معدلات الفقر والبطالة في أعقاب هذه الجولة، وفقاً لنائب رئيس جمعية رجال الأعمال.

ويرجح أبو معليق أن ترتفع نسبة الفقر والبطالة والعوز الجماعي في أعقاب هذه الجولة من العدوان الإسرائيلي، خصوصاً أن إعادة الإعمار ستتطلب مدة زمنية ليست قصيرة، وتدشين صناديق إعمار عربية ودولية لتعويض الأضرار وهو ما يتطلب وقتاً لن يكون قصيراً.

دمار هائل للمباني السكنية والتجارية (عبد الحكيم أبو رياش/العربي الجديد)

نقل

تعطل خط بحري ومطارات إسرائيلية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

جاء النقل البحري والجوي في مقدمة القطاعات الأكثر خسارة في إسرائيل من هجمات المقاومة الفلسطينية الصاروخية. وقررت شركة «رويال كاريبيان» لتنظيم الرحلات البحرية إلغاء خط جديد كان من المقرر أن ينطلق من فلسطين المحتلة إلى اليونان وقبرص اعتباراً من الشهر المقبل، وذلك بسبب مخاوف أمنية في المنطقة.

وكان من المقرر أن تنطلق رحلات السفينة الجديدة «أوديسي أوف ذا سيز» التابعة للشركة من ميناء حيفا للمرة الأولى بهدف الاستفادة من ممر للسفر تعكف الدول الثلاث على فتحه لخدمة المسافرين الذين تلقوا تطعيمات الوقاية من كوفيد-19. وقالت رويال كاريبيان، في ساعة متأخرة من مساء السبت: «لم تتمكن أوديسي من استكمال الاستعدادات المطلوبة بسبب الاضطرابات في إسرائيل والمنطقة» في إشارة إلى القتال في غزة، والتوتر على الحدود مع لبنان. وأضافت في بيان، وفقاً لوكالة «رويترز» أنّ السفينة ستقضي موسمها الافتتاحي في فلوريدا، وأوضحت أنّها «ما زالت تأمل في العودة إلى هذه الوجهة بسفنها في المستقبل».

وتسببت ضربات المقاومة الفلسطينية في تدمير وتعطيل العديد من المرافق الاقتصادية الحيوية ومنها الطيران. واعلنت سلطات الطيران المدني الإسرائيلي، اول من أمس السبت، إلغاء نحو 40 رحلة جوية، كان من المقرر أن تصل إلى مطار اللد (بن غوريون) في تل أبيب، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية.

وحذرت مؤسسات للتصنيف الائتماني من تضرر الاقتصاد الإسرائيلي، إذ قالت وكالة «ستاندرد آند بورز» في تقرير لها مساء الجمعة، إنّ الضبابية السياسية الكثيفة لم تؤثر حتى الآن في الاقتصاد الإسرائيلي، لكنّها أضافت أنّ الضغوط قد تتزايد على التصنيف إذا طال أمد المخاطر الأمنية والسياسية المرتبطة بالصراع الدائر حالياً، بما يؤثر في الاقتصاد والوضع المالي وميزان المدفوعات.

وعلقت شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى مطار «بن غوريون» الذي أصبح هدفاً في المتناول لصواريخ المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. وللمرة الثالثة في أقل من أسبوع، تصل صواريخ المقاومة الفلسطينية إلى محيط مطار «بن غوريون» آخرها مساء السبت.

ووصفت صحيفة «كالكيست» الإسرائيلية، أول من أمس، قرار شركات الطيران العالمية تعليق رحلاتها، بأنّها «خطوة تركت إسرائيل وشركات طيرانها المحلية، وحيدة في الساحة».

والخميس الماضي، أعلنت شركات طيران «دلتا إيرلاينز» و«يونايتد إيرلاينز» و«لوفتهانزا» و«النمساوية»، عن تغييرات في جدول الرحلات.

ومع ذلك، يتّضح من جدول الرحلات أنه على الرغم من تصريح قدم لشركات الطيران العالمية للهبوط في مطار «رامون» (جنوب)، لكن ترفض الشركات الأجنبية السفر إلى إسرائيل على الأقل حتى يوم غد الثلاثاء، بحسب «كالكيست».

ووفقاً لجدول الرحلات، فإنّ الرحلة الأولى المقررة مغادرتها أمس، تعود لشركة «إسرا إير» إلى دبي؛ بعد ذلك من المقرر أن تغادر رحلة لشركة «العال» إلى الولايات المتحدة.

والسبت، أعلنت شركات طيران إماراتية، إلغاء رحلاتها إلى تل أبيب، مع استمرار العدوان الاسرائيلي ورد المقاومة الصاروخي. وقالت شركة طيران الاتحاد للطيران (الناقل الرسمي لأبوظبي)، إنّها علقت جميع رحلات الركاب والبضائع اعتباراً من أمس الأحد، بسبب الوضع في إسرائيل كما قررت «فلاي دبي» (المملوكة بالكامل لحكومة دبي)، إلغاء الرحلات اعتباراً من أمس، علماً أنّها سيّرت رحلتين أول من أمس. ومنذ الإثنين الماضي، تشن إسرائيل عدواناً بالطائرات والمدافع على الفلسطينيين في قطاع غزة، أسفر عن عشرات الشهداء بينهم أطفال ونساء إضافة لمئات الجرحى، كما تم استهداف عشرات المباني السكنية والمنشآت الاقتصادية.

قررت «فلاي دبي» إلغاء رحلاتها لإسرائيل (فرانس برس)

أخبار العرب

تجارب فنية للقطارات في تونس

أفادت شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة بأنها ستشرع، بداية من اليوم الاثنين، في كهربة الخط الحديدي على مستوى منوبة والبرطال والقيعة، حيث ستجري التجارب الفنية للقطارات الحديدية السريعة التي تم اقتنائها حديثا، منبهة المواطنين ومستعملي الطريق إلى ضرورة توخي الحذر والتحلي باليقظة ضمانا لسلامتهم.

ودعت شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة، في بيان لها أمس، الجميع إلى التحلي باليقظة والحذر من خلال الابتعاد عن الخطوط الحديدية المكهربة، وذلك في سبيل ضمان سلامة المواطنين.

كما أكدت الشركة ضرورة تفادي المرور العشوائي والحرص على استعمال الممرات العلوية للمترجلين، أو الممرات المراقبة من قبل أعوان السلامة. يشار إلى أن هذه التجارب الفنية على القطارات المقتناة حديثا، وكذلك التجهيزات المعدة لها، تجرى في إطار اختبار مدى تطابقها مع المواصفات الفنية المطلوبة من المصنع.

الجزائر: ضخ البطاطا في السوق

شرع الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم (أونيلاف) في عملية جديدة لتفريغ مادة البطاطا من المخازن الجزائرية، وضخها في مختلف أسواق الجملة المنتشرة عبر مختلف الولايات، لمواجهة ارتفاع الأسعار وكبح جشع المضاربين، حسب ما أفاد به بيان للديوان. وتمت العملية بالتعاون مع 31 متعاملاً مخزناً شملت 13 ولاية. وستشهد هذه الولايات ضخ كميات إضافية من مادة البطاطا تماشيا مع احتياجات السوق من هذه المادة واسعة الاستهلاك، حسب البيان. وتستهدف العملية، التي باشرها الديوان أول من أمس، مواجهة ارتفاع الأسعار وكبح جشع المضاربين، من خلال عمليات تموين استباقية لأسواق الجملة قبيل وبعد عيد الفطر، وذلك تحسبا للارتفاع النسبي في الطلب مع عودة نشاط المطاعم. ودعا الديوان، في هذا الاطار، كافة المستهلكين إلى عدم الانسياق وراء جشع المضاربين من خلال الاستهلاك العقلاني، خصوصا خلال هذه الأيام التي تعرف عمليات جني قليلة، حسب وكالة الأنباء الجزائرية.

تقارير عربية

فساد

مشاريع الطرق: منافذ لتبديد الأموال في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

في الوقت الذي يعاني اليمن من دمار واسع في البنية التحتية وخطوط سير مدمرة ومتهالكة، تنتشر مشاريع كثيفة تتركز في إعادة ترميم طرق وشوارع داخل المدن الرئيسية والتي تستهلك تمويلات ضخمة خلال سنوات الحرب الماضية.

وتثير هذه المشاريع عديد التساؤلات بالنظر إلى عدم جدواها الاقتصادية والتنموية، إذ يجري في بعض المدن رصف وترميم بعض الشوارع أكثر من مرة في العام الواحد والتي تشاهد اختلالات في موسم الأمطار وما يرافقها من سيول داخل المدن تجرف معها ملايين الدولارات المهدرة في مشاريع هشة ينخرها فساد كبير وتبديد متواصل للأموال.

ويؤكد الخبير في مشاريع الطرق، المهندس زاهر السلامي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن معظم التمويلات الدولية والصناديق المالية اتجهت منذ بداية الحرب لتخصيص تمويلاتها في مشاريع الطرق خصوصاً داخل المدن، وذلك بسبب أهميتها كما يرونها كمشاريع كثيفة العمالة.

وتعمل مكاتب استشارية، كما يؤكد السلامي، على تحديد وتخصيص وتفصيل هذه المشاريع والقيام بالإجراءات الفنية والاستشارية التي تطلبها وتحديد المؤسسات المنفذة بالتنسيق الكامل المشترك مع بعض الجهات العامة كمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية، على بعض الجهات العامة مثل صندوق صيانة الطرق، والتي ترتبط بشكل مباشر بالممولين الدوليين والمكلفة منذ بداية الحرب الدائرة في اليمن على استيعاب محافظ التمويلات لبعض المؤسسات والصناديق العربية والدولية.

تدهور الطرق يعرقل التجارة ونقل البضائع

ويبلغ إجمالي طول شبكة الطرق البرية في اليمن بحسب الإحصائيات الرسمية نحو 50 ألف كيلومتر منها 16 ألف كيلومتر طرق معبدة «إسفلتية»، و36 ألف كيلومتر عبارة عن طرق ترابية «حصوية» وغرة أوضاعها ما بين سيئة إلى ضعيفة نظراً لما تعانيه من ترد في التصاميم الهندسية وقلة وضعف الصيانة.

وضيقت الحرب في اليمن الخناق على المواطنين والمناطق والمدن اليمنية التي تسببت في تجزئتها وتقطيعها مع تغير خطوط السير الرئيسية واستحداث طرق بديلة وعرة وجبلية شاقة.

ويتساءل أحمد المشولي، أحد السائقين العاملين على خط بصفه «بالموت البطيء»، عن الجهات الحكومية والمانحين الدوليين من هذه المعاناة التي يقاسيها غالبية سكان اليمن من مواطنين وتجار ومختلف المجتمع. ويلفت في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أنه يتم هدر مبالغ مالية طائلة في استبدال «إسفلت» شوارع بعض المدن الرئيسية والمحصورة في صنعاء وعدن فقط ومشاريع لا جدوى منها داخل المدن بينما يتم التغاضي عن أهم مشكلة يعاني منها اليمنيون وهي إصلاح وصيانة طرق السير بين المدن والتي تستحق إعطاءها الأولوية في أي تمويلات دولية مقدمة لمساعدة اليمن.

وتسببت أزمة الطرق في ارتفاع تكاليف المواصلات والنقل التجاري والتي تزيد في مثل هذه الأيام أكثر من 200% عن الأيام العادية، وذلك في خطوط السير الرئيسية كتلك التي تصل بين صنعاء وعدن، إذ تكلف الرحلة على هذا الخط للمسافر الواحد نحو 17 ألف ريال (الدولار = نحو 600 ريال في صنعاء) في طرق مستحدثة وعرة وصعبة تجعل الرحلة تمتد إلى أكثر من 12 ساعة متواصلة، وفي الوقت الذي وصلت فيه أجرة الرحلة من وإلى محافظة حضرموت (جنوب شرق) إلى أكثر من 22 ألف ريال في رحلة على طريق خطرة تستغرق أكثر من 18 ساعة.

وتشمل تأثيرات تدهور الطرق بين المدن والمناطق اليمنية تفاقما مع خطوط نقل البضائع عبر الخطوط الرئيسية مثل خط العبر الممتد من الوديعة المنفذ الحدودي مع السعودية من الجهة الجنوبية الشرقية إلى مختلف المدن الرئيسية والذي يمر عبر أربع محافظات للوصول إلى صنعاء شمال اليمن أو عدن جنوباً مروراً بمحافظات تشهد توترات ومعارك عسكرية مثل مأرب والجوف.

ويشكو تجار ومسافرون على الطرق الداخلية الوعرة الرابطة بين المدن والمناطق اليمنية وكذا بين منافذ الاستيراد والتنقل عبر المدن، من التجاهل المتعمد الذي يظهره أطراف الصراع في اليمن من قطع للطرقات الرئيسية الرابطة بين المناطق الرئيسية مثل الطريق الذي يربط مدينة تعز بمنفذها الشرقي عبر منطقة الحوبان.

وتعتبر هذه الطرق التي كثير منها مدمرة ومهملة ومجزأة، شبكة رئيسية للإمدادات الغذائية والدوائية ونقل المسافرين.

ويؤكد الباحث الاقتصادي، عمار القليسي، أن مشاريع الطرق داخل المدن الرئيسية والتي يدور حولها جدل واسع يتم إسنادها لما يسمى بمقاولي الباطن أو لفئة جديدة من الأعمال في مجال المقاولات تكونت بفعل الحرب، والتي تعمل بدون أي رقابة عامة أو من الجهات الممولة، إذ تتعدد منافذ الفساد في مثل هذه المشاريع، إذ تستهلك العمليات الاستشارية والخبراء الفنيون جزءا كبيرا من المبالغ المرصودة لهذه المشاريع.

ويضيف أن مشاريع الطرق الكبيرة تتطلب مؤسسات حكومية فاعلة تستوعب ما يتم تخصيصه من قروض وتمويلات دولية لإصلاح الخطوط الطويلة، إذ إنه في ظل هذا الوضع الذي تسببت فيه الحرب وتعدد السلطات على امتداد الطرق وخطوط السير في مختلف المدن اليمنية أدى إلى نفور المؤسسات الدولية من تمويل هذه المشاريع المكلفة وتوجيهها إلى مجالات أخرى.

المواطنون يعانون من وعورة الطرق رغم إنفاق مبالغ كبيرة على إصلاحها (أحمد الباشا/فرانس برس)

انتعاش عقارات عُمان

بلغ إجمالي القيمة المتداولة للنشاط العقاري بسلطنة عمان في نهاية مارس/ آذار الماضي 788 مليوناً و200 ألف ريال عُماني، بارتفاع نسبته 3,3 بالمائة، حسب بيانات رسمية نشرت أمس. وبلغت الرسوم المحصلة لجميع التصرفات القانونية 21 مليونًا و800 ألف ريال عُماني (الدولار = 0,38 ريال عماني) بارتفاع نسبته 17,6 بالمائة، وارتفعت أيضًا القيمة المتداولة لعقود البيع بـ 43,3 بالمائة لتسجل 315 مليونًا و700 ألف ريال عُماني، كذلك ارتفع عدد عقود البيع بـ 85 بالمائة ليسجل 24 ألفًا و816 عقدًا مقارنة مع 13 ألفًا و414 عقدًا خلال الفترة نفسها من 2020. فيما انخفضت القيمة المتداولة لعقود الرهن بنسبة 13 بالمائة لتسجل 465 مليونًا و500 ألف ريال عُماني مقارنة مع 535 مليونًا و200 ألف ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام 2020.

زراعة

سلة غذاء سورية شبه فارغة

سلام حسن، عبد الرحمن خضر

تسبب الجفاف والانخفاض الحاد لمستوى الأمطار عن المعدل السنوي، البالغ 440 مليمتراً في العام، بخسائر كبيرة للزراعة البعلية والمروية في منطقة الجزيرة السورية، ما أدى لانهيار في المحاصيل، لا سيما محاصيل القمح والشعير والكمون، في المنطقة التي تعتمد على الزراعة البعلية بنسبة تفوق 85 في المائة.

منذ عام 2011، خرجت معظم المشاريع الزراعية التي كانت تعتمد على المياه الجوفية عن الخدمة نتيجة لعوامل كثيرة، منها تبدل الجهات العسكرية المسيطرة، وعمليات النهب والتخريب التي طاولت كثيراً من البنى التحتية، وغياب جهة تعمل على تأمين مستلزمات الزراعة من أسمدة وبذور ووقود وأدوية، إضافة لغلاء أسعار المستلزمات التي تدخل في الإنتاج مقابل الأسعار الرخيصة للمنتجات الزراعية.

ومؤخراً، ظهرت المشاكل التي تتعلق بالأنهار، خصوصاً مشكلة انخفاض مياه نهر الفرات في دولة المنبع تركيا، الناجمة عن الجفاف، وادي انخفاض المنسوب إلى خروج كثير من محطات المياه والقنوات والمشاريع الزراعية من الخدمة، رغم أنّ مشكلة نهر الفرات لا تقارن بعشرات الأودية والمجاري المائية، دائمة الجريان ومؤقتة الجريان، الحدودية، والتي توقف معظمها، ما أثر أيضاً سلباً في البيئة والإنتاج الزراعي من قمح وشعير وقطن في المناطق الحدودية.

المزارع من قرية بلة الواقعة في ناحية عامودا محمد فاتو قال لـ«العربي الجديد»: «أمتلك مع عائلتي 420 دونماً من الأرض، كنا نزرعها عادة بالقمح والقطن ونسقيها بمياه البئر الإرتوازي، لكن، بعد انقطاع الكهرباء شبه الدائم وانقطاع المازوت المتكرر وسوء نوعيته وغلاء الأسعار، اضطررنا لأن نكف عن العمل في الزراعة المروية، وأصبحنا نعتمد الزراعة البعلية، ومع ذلك، خسرنا حوالي 8 ملايين ليرة سورية (2570 دولاراً) تكلفة زراعة مساحة الأرض من حراثة وأسمدة وبذور. لذلك، نطالب الادارة الذاتية ووحداتها الزراعية بدعمنا ودعم الزراعة والفلاحين عموماً».

بدوره، تحدث المزارع من قرية جولدار، بريف الحسكة، شيخموس، عن الخسائر التي تعرض لها هذا الموسم، وقال لـ«العربي الجديد»: «نملك حوالي 300 دونم نزرعها بعلاً بالقمح والشعير والكمون أو المحاصيل العطرية، وذلك لراحة الأرض. هذا الموسم لم تسقط الأمطار، وبالتالي لم تنمُ المحاصيل البعلية، وكنا قد زرعنا الأرض هذا الموسم بالعدس، الذي لم يثمر وبقي فقط عشباً قصيراً، وتكبدنا خسائر تصل إلى قرابة 6 ملايين ليرة سورية (1940 دولاراً)».

وفي تفاصيل إضافية حول خسائر المزارعين في المنطقة هذا العام، أوضح الرئيس المشارك لهيئة الاقتصاد التابعة للإدارة الذاتية سلمان بارودو، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ وضع الموسم الزراعي لهذا العام سيئ جداً، لأنّ معظم المساحات المزروعة بعلية وتأثرت بقلة هطول الأمطار، كما أثرت قلة الأمطار، وكذلك تخفيض تدفق مياه نهر الفرات من جانب تركيا، سلباً على الزراعات المروية في المنطقة.

وقال بارودو: «المساحات البعلية تقارب مليوناً و188 ألف هكتار، والمساحات المروية تتجاوز 300 ألف هكتار، وبالنسبة لتأخر المطر، فإنّ توقعات الزراعة البعلية تقترب من الصفر، والاعتماد هو على المروي، فيما الإنتاج المتوقع يقدر بنحو 500 ألف طن، وهي كمية كافية للمواسم المقبلة بالنسبة للبذور والطحين للأفران والمطاحن، ولدينا مخزون من السنة الماضية يتجاوز 250 ألف طن».

وأشار بارودو إلى أنّ الهيئة تتخذ إجراءات وقائية للمحافظة على الموسم وعدم نشوب حرائق، وكذلك حماية المحصول من الحشرات الضارة عبر رش المبيدات الضرورية بالمجان. مضيفاً: «نعمل مع مديريات ولجان الزراعة كافة لإحصاء المساحات المزروعة بشكل دقيق، ودراسة تكاليف الإنتاج لتحديد سعر مناسب للقمح والشعير، ما يحول دون تضرر المزارع».

وكانت هيئة الاقتصاد التابعة للإدارة الذاتية أصدرت قراراً ينص على منع الاحتكار والاتجار بالقمح، الذي شهد إنتاجه تراجعاً حاداً منذ مطلع عام 2011، إذ وصل إنتاج سورية من القمح إلى نحو 4 ملايين طن، لينخفض الإنتاج إلى نحو مليون ونصف مليون طن، وبلغ إنتاج القمح خلال عام 2019 في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية نحو 900 ألف طن، بينما بلغ الإنتاج عام 2020 نحو 850 ألف طن.

وحسب بيانات رسمية، تعاني سورية أزمة نقص المياه خلال السنوات الأخيرة، واضطر كثير من أهل الريف والمناطق الزراعية للهجرة إلى المدن قبل الثورة السورية عام 2011. وتعتبر مدن الجزيرة السورية «الرقة، دير الزور والحسكة» خزان سورية المائي والغذائي.

أخبار العالم

شركة صينية تبيع 249 ألف شاحنة

باعت شركة «فاو جيبفانغ»، وهي فرع للشاحنات تابع لمجموعة «فاو» الصينية الرائدة لصناعة السيارات، 248,922 شاحنة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بزيادة بنسبة 41,41 في المائة على أساس سنوي، وفق ما ذكرت الشركة. ومن بين إجمالي المبيعات، تم بيع 213,846 شاحنة ثقيلة خلال تلك الفترة، بارتفاع بنسبة 45,17 في المائة على أساس سنوي. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، أمس، فإنّه منذ مغادرة أول شاحنة «جيبفانغ» لخط التجميع في عام 1956، وسعت هذه العلامة التجارية الصينية وجودها في نحو 80 دولة ومنطقة.

هيونداي توقع صفقة صادرات للكونغو الديمقراطية

أعلنت شركة هيونداي موتور، أكبر شركة مصنعة للسيارات في كوريا الجنوبية، أمس الأحد، أنّها وقعت صفقة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصدّر إليها 500 وحدة من سيارات هيونداي بالبساييد الرياضية متعددة الأغراض.

وقالت الشركة، في بيان، إنّها شحنت من بين الـ500 وحدة من طراز بالبساييد 250 سيارة إلى الدولة الأفريقية، أول من أمس، ومن المقرر تسليم الـ250 المتبقية في أواخر يوليو/تموز المقبل. وتتوقع شركة هيونداي موتور أن تساعد شحنات بالبساييد الشركة في دخول الأسواق في وسط أفريقيا، والتي تهيمن عليها شركة تويوتا موتور، وغيرها من ماركات السيارات اليابانية. وقال البيان إنّ سيارات بالبساييد الرياضية متعددة الاستخدامات التي سيتم تسليمها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستخدم في المؤسسات العامة الكونغولية، بما فيها مكتب رئيس الكونغو.

طاقة

تتأهب إيران لإعادة إنتاج النفط إلى معدلات ما قبل العقوبات الأميركية البالغة 4 ملايين برميل يومياً، في غضون 3 أشهر من رفع محتمل للعقوبات الأميركية، في ضوء بوادر التقدم في المحادثات بين واشنطن وطهران بشأن الاتفاق حول البرنامج النووي

عودة النفط الإيراني

طهران تتأهب لاسترداد إنتاج ما قبل العقوبات

تصدير النفط الإيراني لم يتوقف عن الأسواق الآسيوية طوال فترة الحظر (الأناضول)

طهران ـ **العربي الجديد**

بدت المفاوضات الجارية بين إيران والولايات المتحدة بشأن الاتفاق النووي ورفع العقوبات عن طهران، أكثر أريحية لقطاع النفط الإيراني الذي يتأهب لإعادة الإنتاج إلى فترة ما قبل العقوبات، وسط توقعات بأن تمتص أسواق الطاقة العالمية الزيادة المتوقعة في المعروض، خاصة في ظل الانتعاشة المتوقعة للاقتصادات الكبرى التي تمكنت من تحجيم تداعيات جائحة فيروس كورونا وإعادة النشاط إلى اقتصاداتها.

وكشف مسؤولون في قطاع النفط الإيراني، أنّ شركة النفط الوطنية المملوكة للدولة، تعمل على تهيئة حقول النفط إلى جانب تعزيز العلاقات مع العملاء، حتى تتمكن طهران من زيادة الصادرات النفطية في حالة التوصل إلى اتفاق مع واشنطن بشأن رفع العقوبات التي استهدفت، خلال ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، تصفير الصادرات الإيرانية وتجفيف مواردها المالية.

ورغم التفاؤل بإمكانية التوصل إلى اتفاق لإنهاء العقوبات، فإنّ إيران تبدو متحوطة في تعاملها مع السوق العالمية، إذ يتوقع محللون أن تبقى على ما يوصف بـ«الأسواق الرمادية» والتي نجحت من خلالها في كسر الحظر الأميركي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. ويمكن أن تعود البلاد إلى مستويات الإنتاج في فترة ما قبل العقوبات التي كانت تقارب 4 ملايين برميل يومياً في أقل من ثلاثة أشهر، كما يمكنها الاستفادة من كميات نفط النفط في السوق الرمادية (سوق ثانوية)».

وأجرى المهندسون في شركة النفط الإيرانية، عملية تناوب لإنتاج الخام بين الحقول المختلفة للحفاظ على ضغط الخزان عند مستوى كاف، وفقاً لمسؤولين في الشركة. ويعتبر هذا الإجراء حاسماً للحفاظ على مستويات الإنتاج، وفق رئيسة شركة الاستشارات «إس في بي إنرجي إنترناشيونال إل إل سي» التي تتخذ من واشنطن مقراً لها إنّه «حتى إذا لم ترفع العقوبات فإنهم سيزيدون إنتاجهم على نحو أكبر، اعتماداً على قدرتهم على بيع النفط في السوق الرمادية (سوق ثانوية)».

وأجرى المهندسون في شركة النفط الإيرانية، عملية تناوب لإنتاج الخام بين الحقول المختلفة للحفاظ على ضغط الخزان عند مستوى كاف، وفقاً لمسؤولين في الشركة. ويعتبر هذا الإجراء حاسماً للحفاظ على مستويات الإنتاج، وفق رئيسة شركة الاستشارات «إس في بي إنرجي إنترناشيونال إل إل سي». وإذا جرى اتفاق مع الولايات المتحدة، فيمكن لإيران زيادة الإنتاج إلى ما يقرب من 4 ملايين برميل يومياً في غضون فترة من ثلاثة إلى ستة أشهر، وفقاً لإيمان ناصري، العضو المنتدب لمنطقة الشرق الأوسط في شركة «إف جي إي» الاستشارية المتخصصة في متابعة الشأن النفطي. لكنّ البعض الآخر يتوقع عودة أبطأ للإنتاج في فترة تتراوح بين 12 و15 شهراً بعد رفع العقوبات لزيادة الإنتاج إلى 3,8 ملايين برميل يومياً، وفق توقعات رضا بادبدار، رئيس لجنة الطاقة في غرفة تجارة طهران، في مقابلة عبر الهاتف مع «بلومبيرغ»، مشيراً إلى أنّ بعض الأعمال المطلوبة لاستعادة القدرة في الحقول، مثل إزالة وصيانة مضخات الآبار المسدودة، يمكن أن تستغرق شهراً واحداً لكلّ بئر.

غير أنّه قبل زيادة الإنتاج، يمكن لإيران أن تحقق زيادة في مبيعات النفط، بحسب إيمان ناصري، التي تشير إلى أنّ إيران خزنت نحو 60 مليون برميل من النفط الخام، منها نحو 11 مليون برميل خام و10 ملايين برميل من النفط الخفيف (المكثفات) في «تخزين جمركي» بالصين، لتكون جاهزة لبيعها للمستخدمين النهائيين.

وفي تحليل لشركة «ود ماكينزي» الأميركية، أوردته «العربي الجديد» في تقرير نشرته في 20 إبريل/نيسان الماضي، فإنّ تصدير النفط الإيراني لم يتوقف عن الأسواق الآسيوية طوال فترة الحظر الأميركي وتشديده خلال عام 2018. إذ ظلت إيران تبيع نفطها بأسعار رخيصة للشركات الصينية وبعض دول آسيا، وتستفيد من الثغرات المتاحة في تقنيات الرقابة. وأشار التحليل إلى أنّ شحنات النفط الإيراني للأسواق لم تتوقف حتى في عهد ترامب، وإنّما فقط تراجعت بنحو مليون برميل يومياً.

ويقول مسؤولو شركة النفط الإيرانية الوطنية إنّهم حافظوا على اتصالاتهم مع العملاء، الذين هم على استعداد لاستئناف عمليات الشراء بعقود منتظمة. وتشكل زيادة الإنتاج تعقيدات لمنظمة «أوبك» وحلفائها، بينما يعمل التحالف المكون من 23 دولة بقيادة السعودية على استعادة إنتاج النفط تدريجياً الذي خفّضه العام الماضي عندما تسبب وباء كورونا في تراجع الطلب العالمي. والسعودية أكبر مصدّر للنفط في العالم وثالث منتجي العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا، وأكبر منتجي منظمة «أوبك». وبدأت المملكة اعتباراً من مايو/أيار 2020، تخفيض إنتاجها النفطي، امتثالاً لقرار تخفيض الإنتاج من جانب تحالف «أوبك+» الذي يضم دول أوبك والمنتجين الكبار من خارجها، على رأسهم روسيا، بإجمالي 9,7 ملايين برميل يومياً، ليتم بعده تخفيف التخفيض تدريجياً.

ومطلع إبريل/نيسان الماضي، اتفق التحالف بينما يعمل التحالف المكون من 23 دولة بقيادة السعودية على استعادة إنتاج النفط تدريجياً الذي خفّضه العام الماضي عندما تسبب وباء كورونا في تراجع الطلب العالمي. والسعودية أكبر مصدّر للنفط في العالم وثالث منتجي العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا، وأكبر منتجي منظمة «أوبك». وبدأت المملكة اعتباراً من مايو/أيار 2020، تخفيض إنتاجها النفطي، امتثالاً لقرار تخفيض الإنتاج من جانب تحالف «أوبك+» الذي يضم دول أوبك والمنتجين الكبار من خارجها، على رأسهم روسيا، بإجمالي 9,7 ملايين برميل يومياً، ليتم بعده تخفيف التخفيض تدريجياً.

ومطلع إبريل/نيسان الماضي، اتفق التحالف على تخفيف قيود الإنتاج بمقدار 350 ألف برميل يومياً في مايو/أيار الجاري، ليستقر عند قرابة 6,65 ملايين برميل يومياً، على أن ينفذ التحالف تخفيفاً آخر لقيود تخفيض الإنتاج في يونيو/حزيران المقبل، بمقدار 350 ألف برميل يومياً آخرى، وصولاً إلى 6,3 ملايين برميل، ليتبعه تخفيف آخر بقرابة 400 ألف برميل يومياً، إلى 5,85 ملايين برميل في يوليو/تموز. وألمح وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، إلى أنّ مجموعة المنتجين ستفسح المجال لإيران لزيادة الإنتاج، كما فعلت في الماضي، لكن من غير الواضح ما إذا كان الآخرون في التحالف، الذي يضمّ دولاً حريصة على إنعاش الإنتاج مثل روسيا والإمارات، سيستوعبون ذلك.

في المقابل، تشير بنوك استثمار عالمية منها «جي بي مورغان تشيس آند كو» إلى إمكانية استيعاب المعروض الزائد من النفط، في ظلّ التوزيع السريع للقاحات في الاقتصادات الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة وأوروبا والصين، والعديد من الدول الآسيوية الأكثر استهلاكاً للوقود.

«المركزي» يضخ أموالاً في البورصة

اعلن البنك المركزي الإيراني عن ضخ ما يعادل 50 مليون دولار من السيولة النقدية في سوق البورصة، مشيرا في بيان، امس الاحد، وفق وكالة انباء فارس، الى ان هذا المبلغ يمثل الشريحة الاولى من ضخ سيولة تبلغ 200 مليون دولار موزعة على 4 شرائح.

ولفت البنك الى ان الشريحة الاولى تم استقطاعها من الصندوق الوطني للتنمية، بموجب قرار لجنة التنسيق الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء، واودعت في صندوق تثبيت سوق راس المال.

قمة لديون أفريقيا في فرنسا

باريس ـ **العربي الجديد**

يستضيف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، غداً الثلاثاء، قادة أفارقة وأوروبيين إلى جانب مؤسسات دولية، سعياً إلى حلول مبتكرة لأزمات التمويل في القارة الأفريقية التي تتوق للإمساك بزمام التنمية وتحرير نفسها من قيود الدين. وسيجمع اللقاء المرتقب في القصر الكبير بباريس، تحت عنوان «قمة حول تمويل الاقتصادات الأفريقية»، رؤساء ثلاثين دولة وحكومة ومسؤولي مؤسسات دولية، وفق وكالة فرانس برس، على أن يشارك البعض عن بعد عبر تقنية الاتصال بالفيديو.

ونشأت فكرة هذا المؤتمر في الخريف عقب تقدير صندوق النقد الدولي بأن أفريقيا معرّضة لخطر حدوث فجوة مالية قدرها 290 مليار دولار بحلول عام 2023. وسجل اقتصاد القارة العام الماضي أول انكماش له منذ نصف قرن بنسبة بلغت 2,1%، ويتوقع أن يسجل نمواً من جديد بنسبة 3,4% عام 2021، و4% في العام المقبل.

وسمح تعليق سداد خدمة الدين العام، المطبق منذ إبريل/ نيسان بمبادرة من نادي باريس ومجموعة العشرين، ببعض الانتعاش عبر وقف تسديد 5,7 مليارات دولار من الفوائد المترتبة على نحو خمسين دولة. كما نجحت مجموعة العشرين في إقناع الصين، أكبر دائن في القارة، ودائنين من القطاع الخاص، بالمشاركة في إعادة التفاوض حول الديون.

أفريقيا معرّضة لخطر فجوة مالية ضخمة (فرانس برس)

نقص تمويل للصحة في بريطانيا

من مركز للتلقيح ضد فيروس كورونا (Getty)

في إبريل/ نيسان 2020، شكر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بتأثر على شاشة التلفزيون الممرضين الذين أنقذوا حياته عندما كان مصاباً بفيروس كورونا، ووعد بتقديم كل الأموال اللازمة لنظام الصحة العامة وهو على وشك الانهيار.

وبعد أكثر من عام، يدين العاملون الطبيون البريطانيون الوعود الفارغة ويشعرون بأنهم تعرضوا «للخيانة»، بينما يحذر الخبراء من مخاطر استمرار نقص الاستثمار.

ويشعر فرانكو ساسي أستاذ السياسة الصحية في جامعة «إمبريال كوليدج للأعمال» بالقلق من نقص في التمويل، مشيرا في تصريح لوكالة فرانس برس، إلى إن الإنفاق الصحي في المملكة المتحدة كان في الواقع «أقل بنسبة 43% مما هو عليه في ألمانيا و15% عن مثيله في فرنسا قبل الوباء». في المقابل، تؤكد حكومة جونسون أنها قدمت «استثمارات قياسية خلال الوباء واعلنت عن تمويل إضافي بقيمة 7 مليارات جنيه إسترليني (أكثر من 8 مليارات يورو) للنظام الصحي الوطني والرعاية الاجتماعية المخصصة لكوفيد-19»، حسب متحدث باسم إدارة الصحة.

ويجانب زيادة الإنفاق لتعزيز القطاع الصحي، تطالب نقابة الممرضين «رويال نيرسز كوليدج» بزيادة للأجور نسبتها 12,5%، فيما أعلنت الحكومة عن زيادة 1%.

(فرانس برس)

انتهاء أزمة «قرصنة الوقود» في أميركا

واشنطن ـ **العربي الجديد**

انتهت أزمة تعطل أكبر خط لأنابيب النفط المكرر في الولايات المتحدة، بعد نحو أسبوع من تعرّض أكبر اقتصاد في العالم لارتباك كبير في الإمدادات والأسعار، إثر هجوم إلكتروني على شركة «كولونيل بايبلاين» بشأن احتمالية ارتفاع أسعار المشتقات النفطية أو أية أضرار قد تلحق بالاقتصاد، من خلال التأكيد أن إمدادات الوقود لم تشهد حتى الآن اضطرابات واسعة النطاق.

من مساء السبت، أن إمدادات الوقود عادت بشكل اعتيادي إلى ما كانت عليه، مشيراً إلى أنّها استأنفت «إمدادات ملايين الغالونات من المشتقات النفطية للسوق المحلية على الساحل الشمالي».

ومنذ 7 مايو / أيار الجاري، سعى المسؤولون الأميركيون إلى تهدئة المخاوف بشأن احتمالية ارتفاع أسعار المشتقات النفطية أو أية أضرار قد تلحق بالاقتصاد، من خلال التأكيد أن إمدادات الوقود لم تشهد حتى الآن اضطرابات واسعة النطاق.

تعطل خط الوقود تسبب في نقص المشتقات بالعديد من المحطات (Getty)

ويوم الجمعة الماضي، ذكرت وكالة بلومبيرغ أن «الشركة دفعت ما يقرب من 5 ملايين دولار للقراصنة في أوروبا الشرقية الذين نفذوا الهجوم على أنظمتها»، فيما تتعارض معلومات الوكالة مع تقارير صدرت في وقت سابق من الأسبوع الماضي بأن الشركة لا تنوي دفع «رسوم ابتزاز» للمساعدة في استعادة أكبر خط أنابيب وقود في البلاد.

ووفق بلومبيرغ «دفعت الشركة فدية بعملة مشفرة يصعب تتبعها في غضون ساعات بعد الهجوم، ما يؤكد الضغط الذي يواجهه المشغل الذي يتخذ من ولاية جورجيا مقراً له لتدفق البنزين ووقود الطائرات مرة أخرى إلى المدن الكبرى».

وبمجرد استلام الدفعة، «قام المتسللون بتزويد المشغل بأداة فك تشفير لاستعادة شبكة الكمبيوتر المعطلة. وكان تعطل «كولونيال بايبلاين» الأكبر من نوعه على الإطلاق، إذ سبق أن تعرضت مرافق أميركية للقرصنة على مدار السنوات الأخيرة.

وخلال وقت متأخر الإثنين الماضي، قال البيت الأبيض في بيان إنه كان يراقب نقص الإمدادات في أجزاء من الجنوب الشرقي، وإن الرئيس جو بايدن وجّه الوكالات الفيدرالية لعمل اللازم لإبقاء وفرة الإمدادات طبيعية. وأوقفت «كولونيال بايبلاين» خط الأنابيب، نهاية الأسبوع الماضي، بعد أن كشفت عن هجوم إلكتروني، قالت إنّه أثر على بعض أنظمتها.

بينما تنقل هذه الأنابيب 2,5 مليون برميل يومياً من البترول المكرر والمنتجات النفطية، منها وقود طائرات، ما يشير إلى الأهمية البالغة لهذا الخط.

رؤية

أموال الخليج حلال على العراق حرام على لبنان

سهام محط الله

في الوقت الذي تمكّن فيه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي من الحصول على تمويل بقيمة 6 مليارات دولار من السعودية والإمارات نتيجة زياراته المثمرة لهذين البلدين المهمّين في آذار/مارس ونيسان/إبريل 2021، لم يحصل لبنان، الذي يعاني من أزمات على كافة المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والسياسية، على دولار واحد من المساعدات المالية الخليجية المُعوَّل عليها لإنقاذ اقتصاد البلاد المنهار. صحيحٌ أنّ المليارات السعودية والإماراتية التي حصل عليها العراق غير كافية لتخفيف عجز الميزانية العامة الذي من المُتوقَّع أن يصل إلى 19,79 مليار دولار هذا العام، ولا حتى لتجنيب عملته الوطنية، الدينار، تخفيضاً آخر يمكن أن يؤجّج التضخّم، ولكنّها تضع لبنان أمام حقيقة أنّ «الكحل أحسن من العمى». فقد أضحت رغبة الثنائي السعودي-الإماراتي بتوجيه مساعداته المالية إلى العراق ومنعها عن لبنان واقعاً حقيقياً يعكس من جهة الاهتمام الخليجي بتحفيز تنمية الاقتصاد العراقي ودعم حكومته، ويُؤكّد من جهة أخرى النفور الخليجي من إنعاش اقتصاد بلد يتحكّم «حزب الله» في دواليبه ومجرياته. لا يمكن إنكار حقيقة أنّ مبلغ 6d مليارات دولار هو عبارة عن استثمار سعودي وإماراتي في العراق يندرج تحت إطار رؤية مستقبلية ثاقبة تستهدف حصول شركتي «أرامكو» السعودية وبترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» على مساحة أعمال تجارية مهمة في قطاع الطاقة العراقي لاسيَّما في الصناعات الهيدروكربونية ومجالات توليد الكهرباء ومصادر الطاقة المتجدِّدة، أكثر من كونه مجرَّد مساعدات مالية أحادية المنافع لصالح الطرف العراقي فحسب. كما يمكن النظر إلى الاهتمام السعودي بمدّ يد العون لقطاع الطاقة العراقي من منظور استراتيجي آخر يتمثل في قطع شرايين الطاقة الإيرانية، حيث تقوم المملكة بتصدير الكهرباء إلى العراق بهدف تقليل وارداته من الغاز الإيراني المُولِّد للطاقة الكهربائية، لأنّها تعي تماماً وجود تصدُّع كبير في جدار الثقة ما بين الراديكاليين الإيرانيين والكاظمي. أمّا بالنسبة للبنان، فالأمر مختلف وأكثر تعقيداً خاصّة عندما ترتبط معطيات تشكيل حكومة جديدة بسياسة المماطلة التي ينتهجها «حزب الله» بتوصيات من إيران، لذلك ليس من مصلحة الثنائي السعودي-الإماراتي توجيه تمويل أو استثمار لنظام يتشارك الحكم مع العدوّ. البلدان، العراق ولبنان، يتشاركان تقريباً نفس خصائص الانهيار الاقتصادي، لكن أحدهما يحصل على الدعم المالي الخليجي بينما يُحرم الآخر منه.

يرزح العراق تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة ألقت بظلالها على جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية جرّاء تراجع عائدات النفط. من بين ملامح الأزمة انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، المخاطر السياسية والأمنية التي تجرّ المناخ الاستثماري والتصنيف الائتماني نحو القاع، العبء، الثقيل للدين الخارجي الذي من المُتوقَّع أن يصل متوسطه إلى 5,8 مليارات دولار سنوياً خلال العامين المقبلين وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، الضغط الرهيب لفاتورة رواتب القطاع العام التي تُمثِّل 50 بالمائة من الإنفاق الحكومي، هذا عدا أزمة الطاقة الكهربائية والخدمات العمومية المتردِّية وهشاشة البنية التحتية والفساد المتفشّي في جميع أجهزة الدولة. والأمر سيان بالنسبة للاقتصاد اللبناني الذي صُعِق يوم 16 آذار/مارس 2021 بواقعة انهيار سعر صرف الليرة الذي لامس عتبة 15 ألف ليرة للدولار مقابل سعر الصرف الرسمي البالغ 1507,5 ليرات للدولار، وبالتالي انخفاض الحدّ الأدنى للأجور إلى 50 دولاراً عوضاً عن 448 دولاراً بسعر الصرف الرسمي، إضافة إلى تدنّي القدرة الشرائية للمواطنين، ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 144 بالمائة وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، جنون التضخّم الذي بلغ 85 بالمائة العام الماضي، التهاب فاتورة أصوات العاملين والمتقاعدين المُقدَّرة بتريليون ليرة شهرياً أي ما يعادل 90 بالمائة من العائدات الحكومية، شحّ السيولة، وصول احتياطي النقد الأجنبي إلى مستوى أحمر يُقدَّر بـ 16 مليار دولار، حيث تتحمَّل الأطراف المسؤولة عن غياب حكومة جديرة بالثقة وجاهزة للحوار، كـ«حزب الله» والرئيس ميشال عون وصهره جبران باسيل ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، وزر هذه الفوضى الاقتصادية. على عكس العناد السياسي المستمرّ في لبنان والذي يحرمه من كل أشكال المساعدات الأجنبية، تمكّن العراق من الحصول على مساعدات خليجية بقيمة 6 مليارات دولار بفضل الحنكة السياسية للكاظمي الذي أجاد اللعب على الحبلين الخليجي والأميركي، فقد صرّح مراراً وتكراراً بعدم السماح بالتدخّل الأجنبي في شؤون بلاده قاصداً بذلك إيران، واتّخذ سياسات تتماشى مع أهداف الولايات المتحدة كتوقيف عناصر من «حزب الله العراقي» وإنجاح الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن التي انطلقت يوم 7 نيسان/أبريل 2021، وهذا علاوة على الأصابع الإيرانية التي تعتبره بيدقاً أميركياً بالعراق وتتّهمه بالمشاركة في الهجوم الإرهابي على قاسم سليماني من خلال تعاون القوات الخاصة العراقية مع الولايات المتحدة. يتّبع الكاظمي نهجاً مغايراً لسابقيه من خلال إعطاء الأولوية للتعافي الاقتصادي المبني على المصالح السياسية والعسكرية، فاتحاً بذلك الأبواب الاستثمارية السعودية والإماراتية على الاقتصاد العراقي، ومُمرِّراً رسالة قوية لإيران مفادها أنّ الشراكات الاقتصادية أولى من الانصياعات لإرادتها وطموحاتها. لكن من ناحية أخرى، ينبغي على الكاظمي توخّي الحذر والاستفادة من تجارب الدول التي حصلت سابقاً على مساعدات مالية خليجية كإثيوبيا على سبيل المثال التي تعهَّدت الإمارات في سنة 2018 بمنحها مساعدات مالية بقيمة 3 مليارات دولار، منها مليار دولار كوديعة للبنك المركزي الإثيوبي، ولكن في الواقع حصلت إثيوبيا فقط على 28,7 مليون دولار على شكل مشروع لصيانة محركات الطائرات من قبل شركة «سند» التابعة للشركة مبادلة للاستثمار (صندوق الاستثمار السيادي التابع لأبوظبي) و646 مليون دولار على شكل مشروع عقاري من طرف شركة «إيجل هيلز» العقارية الإماراتية من أصل 3 مليارات دولار وفقاً لقاعدة بيانات خاصة بالاستثمارات الأجنبية «fDi Markets» التابعة للفايننشال تايمز. لذلك تمنح هذه التجربة الإثيوبية العراق وغيره من الدول غير المستقرّة نموذجاً عن طبيعة التمويل الذي يكون على شكل استثمار يمكن ألا يؤتي ثماره إلا بعد وقت طويل وليس نقداً.

خلاصة القول، نجد أنّ المصير الاقتصادي للبنان منوط بالتشكيل العاجل لحكومة تخدم مصالح المانحين الدوليين، والمصير الاقتصادي للعراق متعلّق بمدى قدرة الكاظمي على الاستمرار في إرضاء الطرفين الأميركي والخليجي.